

رسالة في

المذهبية طريق صحيح لفهم الكتاب والسنة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه وبعد:

فهذه رسالة صغيرة فيها بيان معنى المذهب وأهمية اتباع أحد المذاهب الأربعة المشهورة، وأن هذا الاتجاه هو الطريق الصحيح للوصول إلى النهم الصحيح للكتاب والسنة، وإن ما يشبه البعض من وجوب ترك المذاهب المعروفة والمودة مباشرة للكتاب والسنة هي دعوة يتلصقها فهم الواقع العام للمسلمين اليوم، ويتلصقها العلم بمقتضى الفقه الإسلامي وأصوله وعلمائهم، وهالك البيان:

أولاً : معنى المذهب:

المذهب هو الاتجاه الفهمي القائم على أصول فقهية وحديثية ثابتة بينهم من خلالها جملة الأدلة الشرعية من كتاب وسنة وإجماع وقياس وغير ذلك، ويتم ترتيبها في نسق معين يلمح ما قد يقع بين بعضها من تعارض ظاهري ويتج من ذلك جملة من الأحكام الفرعية المنضبطة بهذه القواعد.

للمذهب هو مجموع القواعد الأصولية التي تحكم سير عملية الاستنباط والفقه مع مجموع الأحكام الفرعية للثبوت من تلك القواعد.

وأشهر مذاهب الفقه الإسلامي هي المذاهب الأربعة للأئمة الأربعة الكبار أي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطا المتوفى ١٥٠ هـ ومالك بن أنس بن مالك الأصمعي المتوفى سنة ١٧٩ هـ ومحمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ وأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١ هـ وهي

المذاهب التي انتقلت الأمة في عصورها المختلفة على تأكيدها بالقبول، حتى خلق البعض ضرع الخروج عليها جماعاً إلى غيرها.

وهذه المذاهب الأربعة ليست عملاً فردياً محضاً بل هي لون من اللون العمل الجماعي المتناسق الدقيق إلى أقصى مدى بشري، ذلك أن الإمام من هؤلاء كان يجتهد في اختيار أصوله التي يبنى عليها فروعه الفقهية ويتناقل في ذلك مع مشايخه وعلماء عصره أولاً ثم مع تلاميذه ثانياً ويظل التشريع والتحرير إلى أن يموت المؤسس فينقل الأمر إلى التلاميذ الذين استمروا لما أصول تفهمهم ونقى عقائدهم عليها، فيقومون هذه الأصول والنسج مع مشايخهم ثم مع تلاميذهم من بعدهم، وهكذا يستمر التشريع والتحرير جيلاً بعد جيل، وفي قواعد دقيقة وأصول محكمة تقل نسبة الخطأ في الحكم إلى أقل حد ممكن.

واعتبار الأصول لا يتم بشكل عشوائي بل يراعي كل إمام حسب فهمه لضرورات المصالح المحكوم لم لضرورات الصحابة -رضوان الله عليهم- والتابعين -رضي الله عنهم-، فالأصول تتم في الحقيقة بواسطة استقراء شبه تام لعمل وفهم السابقين من الصحابة وغيرهم، ولأن الاستقراء شبه تام فلهذا يقع الاختلاف بين الأئمة في بعض الأصول، وبسبب اختلاف زاوية النظر، أو لونه يقع بعض الاختلاف بين الأئمة، فاتباع الإمام مالك مثلاً لا يقال إنه اتباع فرد بل هو اتباع لجمل أقوال الفقيهين من الصحابة والتابعين وقضاء للمدينة حتى عصر الإمام، وكلما اتبع غيره من الفقهاء الأربعة.

ويستطيع كل متبحر فيذهب ما أن يسلك الطريق شبه مطلقاً إما من هؤلاء أولاً ثم مرجعاً تالياً إن تيسر له الاستمرار في طريق العلم والقيام بشروط هذه المرحلة ثم جهداً ثالثاً إن بلغ درجة الاجتهاد وتوفرت فيه شروطه.

وعلى ذلك فالفقهية في الحقيقة طريق متروك عدة معاك لبلوغ مرحلة الاجتهاد دون الوقوع في إعطاء فادحة أثناء السير، أو هي بعبارة أخرى طريق دقيق صحيح للوصول إلى فقه الكتاب والسنة.

ثانياً: ما المشكلة لو رجعنا للكتاب والسنة مباشرة؟

الكتاب والسنة يحتاجان إلى عقل يفهم أحكامهما، فالفقيهون يقولون: قد رجعنا فهم الإسماء أبي حنيفة أو الإمام مالك مثلاً في فهم النصوص وتفسيرها، والذي يذهب إلى ترك المذاهب يقول: افهم أنت وحدك أو البهل فهمي أنا، وكلاهما خطير جداً، فهل يقدم فهم آحاد المسلمين على فهم كبار أئمتهم، بل هل يقدم فهم كبار الأئمة المعاصرين على فهم أحد من الأئمة الأربعة لا شك أن ذلك مما لا يقوله عاقل.

لكن وحتى لا يسرح الخيال إلى ما لا نريد أو يفهم الكلام على غير وجهه فإننا نقول إن ما ورد في فقه الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب الفقهية على عدة أنحاء:

- فتارة يرد عنهم قول بالرأي قالوه لأنهم لم يفهم في المسألة نص مثلاً وقد عرفنا نحن ورود النص فيها، فلا يحس لنا من اتباع السبيل، لأنه لو بلغهم لقاتلوا به، على أن يكون القتال به من العلماء الثقات الأجلاء الجامعين بين الفقه والحديث.

- وثارة يقولون بالرأي لأن ما ورد عنهم في المسألة جاءهم من طرق لا يضح بها، فمن ثم تركوا النص وقالوا بالرأي، ثم ثبت صحة الحديث عندنا مثلاً، فلا مناص ليها من القول به ومخالفة رأي الإمام.

- وثارة يتعارض في المسألة ثمان صحيحان فيأخذ الإمام بأحدهما وهو

يعلم بالآخر فمثل هذا يتبع فيه قول الملعب، لأنَّ يبلغ المقلد مرحلة الاجتهاد فيجتهد.

— وثارة يكون في المسألة نص واحد اختلفت فيه أقطاب العلماء فعلى المقلد أن يتبع فهم إمامه، حتى يبلغ حد الاجتهاد فيجتهد.

وهذا كله لمن كان عنده ملكة علمية تؤهله لخوض مثل هذه القضايا، وعلى العامة أن تتبع إماماً من أئمة الملعب المعاصرين خريطة أن يكون جامعاً بين الفقه والحديث، ومثل هذه الضوابط يكون الاتباع ويكون السير المحمود نحو فهم الكتاب والسنة.

إنَّ الدعوة إلى مباشرة الأخط من الكتاب والسنة تعني إلقاء عمل النبي عشرة قرون من عمر هذه الأمة بهاء بلا مبرر واضح، وهذا أمر خطير جداً، وهي تعني أيضاً تعرض النصوص لإتهام الرصاص اللين كلما قرأوا نصاً ملأوا الدنيا حبساً وضيغياً بأن الأمة تخالف السنة منذ قرون ولا يعرف المسكين أن هذا النص منسوخ، أو أنه خاص بحالة معينة، أو أنه معارض بما هو أقوى منه، أو ما شاكل ذلك، والأمة اليوم تعاني من تسلط أمثال هؤلاء على الفقه الإسلامي والشرعة المطهرة.

ثم إنَّ العامة لا متاص لها من اتباع فإما أن تتبع منجماً قتل بمنأى ومحبساً منذ قرون طويلة، أو تتبع قول شيخ من مشايخ العصر ممن يدعون إلى نيل الملهية، والباحة في حد ذاته لون من ألوان الملعية، لكنه اتباع لمن لم يحرر قوله ولم تتوسر أصوله وتقرع ملته، وربما انضح عند التحقيق، أن الرجل ليس بمن يؤخذ عنه العلم لكنه الجهول الذي شاع بين الناس حتى جعلهم يظنون أن كل من يحسن الكلام علماً يؤخذ عنه وليس الأمر كذلك كما هو واضح.

ثالثاً: هل تتبع كل شاردة وواردة في أقوال علماء المذهب:

هذا هو الاتباع المقصود الذي ينهى عنه في الحقيقة كثير ممن يدعون إلى مباشرة الأئمة من الكتاب والسنة، وهو في الحقيقة لم لم يقع فيما أظن من أي عالم من علماء الأمة الإسلامية على استبعاد تلويحها الطويل فالطويل يدعون إلى المصلحة إما بعنوان السير على المعتد في المذهب، وما عليه الفئوي فيه، وقد يخالفون ذلك في بعض المسائل التي يتبادى فهم فيها وجه صحيح، وما التزم عالم قط بكل كبيرة وصغيرة في أي مذهب من المذاهب الفقهية، وإنما يكون الالتزام في الأصول الفقهية والحديثية، وجملة الأحكام الفرعية، ولا يعني ذلك الالتزام بكل مسألة من مسائل المذهب، وإنما هو التزام جملي في الفرعيات تفصيلي في الأصول، وهذا بالنسبة للعلماء أما العامة فلا كلام لهم هنا، وإنما الواجب عليهم اتباع العالم الذين الثقة الذي يصحح بين الفقه والحديث، ويرحل إليه إن لم يكن في بلده من هو أهل لذلك.

إن البدء بدراسة مذهب من المذاهب المعتمدة، هو البدء الصحيح لمن أراد أن يصل إلى فقه الكتاب والسنة للأسباب التالية:

١- أن أصول المذهب والمروحة قد تطلعت بحثاً وتحصيلاً خلال الأزمنة المتفاوتة، بخلاف من يحاول البدء من جديد.

٢- أن المرجعيات العلمية للمذاهب الأربعة المعتمدة سواء من العلماء أو من المصادر والمراجع العلمية، منتشرة موجودة بكل مكان، فيستطيع الباحث الذي يريد أن يفهم وجه الصواب في هذه المسألة أو تلك، أن يجد لها مرجعاً من الرجال العلماء ومن الكتب العلمية المتبررة.

٣- أن العامي الذي لا يعرف كيف ينظر ويبحث وفق الأصول والقواعد

وأمن جانب القوى باتباعه للذهب من المذاهب القديمة، بخلاف هذا الذي ليس له ملحق فإنه في الغالب يبحث عما يوافق هواه، أو ما يلائم مصلحته، والعالم الذي يحاول اللجوء إلى الكتاب والسنة مباشرة - وهو لم يبلغ بعد مرتبة المجتهد - يحتاج لمن يثقله في الأصول فإن لكل أحداً من الأئمة المختصين في أصوله فهو في الحقيقة تابع لهذا الإمام وإن خالف في التصريح، وإن لم يثقل أحداً في الأصول فإن ترجيحه بين الأدلة واختياره في المسائل يكون بحسب التشوي غالباً، لا وفق منهج علمي ثابت صحيح، وهو اتباع للهوى أيضاً.

٤- إن اتباع أحد الأئمة المعاصرين دوناً مراعاة للذهب، لا يعني أن ترجيحاته أو فهمه لهذا الشئيل أو ذلك صحيح لا شك فيه، بل الغالب أن يعارض فيه ولا يستلم له يعلم أو يجهل، فالمصيبة في الحقيقة ما زالت موجودة، أما إذا اتصم للذهب ما لم يكن الأمر عند الخلاف لا يخرج أن يكون من أهل ملحقه، فيصبح المصيب من المخطئ بسهولة، لأن الجسج يحكم إلى أصول واحدة، وإما أن يكون من المخالف فيعلم أيضاً أن الخلاف في هذا الفرع بسبب الاختلاف في ذلك الأصل، ويبقى الأمر بلا عصبية ولا تنزع ولا رمي بمخالفة السنة والتبذير ونحو ذلك، بل تصبح المسألة من باب الخلاف العلمي المقبول، ما دامت الأدلة متراجحة، أو يرجح أحد المخطئين على الآخر بترجيح أصوله.

رابعاً: هل التلقيح بين المذاهب جائز؟

قال السيد البكري في إحقاق الطالين: (كتبة: كل من الأئمة الأربعة [الفقهاء] على الصواب، ويجب اتباع واحد منهم، ومن قلّد واحداً منهم خرج من عبدة التكليف، وعلى للقلّد اعتقاد أرجحية مذهبه لو مساواته، ولا يجوز تقليد غيرهم في إفتاء أو قضاء).

قال ابن حجر: ولا يجوز العمل بالضعيف بالقول، ويختص التلقيح في مسائل: كان قلّد مالكا في طهارة الكلب، والشافعي في مسح بعض الرأس في صلاة واحدة، وأما في مسألة جملتها بجميع معتبراتها لمجوز، ولو بعد العمل، كان أدنى جهالة صحبته عند بعض الأئمة دون غيره، فله تقليد فيها، حتى لا يلزمه تضلّعا... [إلى أن قال:] ... قوله (وإن لا يلتزم الخ) مطوف على قوله أن لا يتبع الرخص أي ويشترط أن لا يلتزم أي يجمع بين قولين.

قوله (يقول... الخ) أي ينشأ من القولين اللذين لفت بينهما حقيقة واحدة متراكبة كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة فلا يصح تقليد المذكور لأنه لفت فيه بين قولين نشأ منهما حقيقة واحدة وهي الصلاة لا يقول بصحتها كلا الإمامين.

قوله (يلزم من الحرف الخ) ... أي يلزم الشافعي الذي قصد أن يعرف من بين القبلة إلى جهتها مقلدا للإمام أبي حنيفة عليه السلام أن تكون طهارته على مذهبه بأن يكون مسح في الوضوء قدر الناصية وأن لا يسيل منه دم بعد الوضوء فإنه ناقض له عبادة، أو يلزم الشافعي الذي اعترف وحصل إلى الجهة مقلدا للإمام أبي حنيفة في ذلك أنه كان قد مسح الخ.

قوله (وما أشبه ذلك) أي ما ذكر من مسح قدر الناصية وعدم سيلان

الدم والمثبه لذلك فعل كل ما هو شرط لصحة الصلاة عند الإمام أبي حنيفة رحمته وترك كل ما هو مبطّل لما عنده.

قوله (والا) أي بأن لم يمسح قدر الناصبة، أو سال منه دم بعد الوضوء كانت صلاته باطلة.

قوله (فلنظن لللك) أي للشرط المذكور^(١).

قلت: مراده بأن الأربعة الفقهاء الكبار على صواب، أنهم بذلوا كل جهد ممكن في سبيل الوصول إلى الحق، فما وصلوا إليه وصلوا إليه بعد طول بحث وتطلب، وعلى ذلك فالصيب منهم حكم الله تعالى على الحقيقة مأجور أجره، والمخطئ مأجور أيضاً لأنه اجتهد لكن لم يصادفه التوفيق، ونحن مطالبون شرعاً بهذا جهتنا في الوصول إلى الحقيقة ثم اتباع ما أدى إليه اجتهدنا، لأنه لا طائفة لنا بما فوق ذلك.

خاصاً: هل يتبع الرعص والأمر من كل مذهب جاز؟

قال السيد الهكري: (التقليد: هو الأخذ والعمل بقول المجتهد دون معرفة دليله، ولا يحتاج إلى التلفظ به بل متى استشعر العامل أن عمله موافق لقول إمام فله الحمد، وله شروط ستة:

الأول: أن يكون مذهب المقلد بفتح اللام مدونة.

الثاني: حفظ المقلد بكسر اللام شروط المقلد بفتح اللام في تلك المسألة.

الثالث: أن لا يكون التقليد بما يتلفظ به فلهذا القاضي.

الرابع: أن لا يتبع الرعص، بأن يأخذ من كل مذهب بالأسول، والا

فتسمل رتبة التكليف من مذهبه، قال ابن حجر: ومن ثم كان الأوجه أن

يفسق به، وقال الرملي: الأوجه أنه لا يفسق وإن أتم به.

الخامس: أن لا يحمل بقول في مسألة، ثم يعمل بقوله في حينها، كأن أخذ نحو دار بشفعة الجوار تخليها لأبي حنيفة، ثم باعها، ثم اشتراها فاستحق واحد مثله بشفعة الجوار فأراد أن يقلد الإمام الشافعي لينضمها فاته لا يجوز. السادس: أن لا يلتزم بين قولين كتولد منهما حنفية واحدة مركبة لا يقول كل من الإمامين بها.

وإذا بعضهم شرطاً سابقاً: وهو أنه يلزم لتقليد اعتقاد أرجحية أو مساواة مثله للغير، وقال في الشفعة الذي رجحه الشيخان جواز تقليد للفظول مع وجود الفاضل.

وإذا بعضهم لها شرطاً ثالثاً: وهو أنه لا بد في صحة التقليد أن يكون صاحب الملعب حياً، وهو مردود بما اتفق عليه الشيخان وغيرهما من جواز تقليد الميت وهو الصحيح قال في الشفعة: ومن أدى عبادة الخطيئ في صحتها تقليداً للقاتل بالصحة لزمه إيمانها إذا علم بفسادها حال تلبسه بها لكونه حياً، حيث أنما من لم يعلم بفسادها حال تلبسه بها، كمن مرس فرجه مثلاً نفسه أو جهل التحريم وقد حذر به فله تقليد الإمام أبي حنيفة رحمته في إسقاط التلبس، إن كان ملحقه صحة صلاته مع عدم تقليده له عند الصلاة أحد بالمعنى.

... قال المروزي ملحق أصحابنا أن العاصي لا ملحق له الخ فانظره (إن شئت) ^(١).

سادساً: هل تكعارض الملقية مع الرجوع للكتاب والسنة؟ قد تقدم أن الملعب ما هو إلا منتج علمي صحيح ثابت مدروس لفهم الكتاب والسنة وغيرهما من أدلة الأحكام الشرعية، وبالتالي فالذين يقولون

(١) إمامة الظالمين ٩١٧/٩.

يترك الملحد والرجوع مباشرة للكتاب والسنة، يقولون يترك المنهجية العلمية الصحيحة لنهزم الكتاب والسنة، والجوء حيثما نلضم على الكتاب والسنة بلا منهج صحيح ثابت مدروس، وهذه هي القوضى بعينها، والذين يقولون بالمنهجية دونما تمصيص مدعون إلى المنهجية في نهزم الكتاب والسنة، فأي الغريزون أقوم نهلاً وأهلى سيلاً؟؟

فالمنهجية في حقيقة الأمر لا تتعارض مع الرجوع للكتاب والسنة بل هي الرجوع للكتاب والسنة وفق أصول وضوابط مدروسة ثابتة منهجية قد تلتها الأمة بالقبول على مر القرون السابقة، بل بقي لا يزال إن قلت: إن المنهجية هي الطريق الصحيح لنهزم الكتاب والسنة فهما صحيحاً كما لهما السلف الصالح وضوان الله تعالى عليهم.

صاحباً:

يقال: قد أدت المنهجية إلى العvisة للملحد والمناطقة عنه بالحق والباطل ولو عايننا السنة، فكيف يقال إنها الطريق الصحيح لنهزم الكتاب والسنة؟ لا شك أن العvisة عقوبة في دين الإسلام، ولا شك أن المسلمون كلهم جسد واحد إذا اشتكى منه عضو تكفى له سائر الجسد بالسهر والحمى، ولا شك أن الذي يتألم عن الملحد بالحق والباطل ولو على حساب السنة مبطل ضال ليس له من الهداية نصيب نهلاً عن الفقه في الدين، فإن الفقه في الدين مرتبة أعلى من مجرد الهداية للدين ولذلك قال ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» فمن أراد الله به خيراً بعد أن هداه للإسلام يفقهه في الدين.

وقد قيل هذا القول نتيجة لتمصيص حقيقي وقع من بعض الملحدين، لكننا نقول، أمن أجل العvisة تألى منهجية النهزم الصحيحة للكتاب والسنة، فتعارب العvisة، وليس النهج الصحيح بعبداً عن تمصيص المنصيصين، ولنضرب لذلك مثالاً:

تمصيص لعل نخلبت على غلقتهم في مسألة الصفات، حتى رمى بعضهم

المخالف بالكفر، فهل يظل من أجل هذه العصية مذاهب المذاهب المتطرفة، أم أن الصواب هو أن تنبه إلى ذم العصية في الإسلام، وتبقى للدراسة قائمة؟؟

تعصب بعض أتباع الإمام ابن تيمية على مخالفته حتى بلغ الأمر ببعضهم إلى تبليغ وتضيق مخالفته، فهل يظل كل كلام الإمام ابن تيمية من أجل هذا التعصب، أم أن الصواب هو أن ننهي عن التعصب ونترك علم الإمام يدرس كما هو.

تعصب بعض أبناء الحركة الإسلامية اليوم على مخالفتهم من الصوفية وغيرهم وتعصب بعض الصوفية وغيرهم عليهم حتى كفر بعضهم بغيراً، أو حرموا الصلاة لحلف بعضهم البعض، فهل يظل الصوفاء الإسلامية يمارسها وأفكارها، أو يظل التصوف كله ولو بمعناه الصحيح مجرد هذا التعصب أم الصواب أن نربي الناس على الابتعاد عن العصية المفرطة، والاستمرار في طريق الصوفاء.

إن بعض من يدافعون عن الإسلام يدافعون عنه بالحق والباطل، فهل نلغي الدين من أجل فعل هؤلاء، أم أن الصواب أن نوجههم إلى أن الإسلام لا يحتاج إلى الدفاع بالباطل، لوضوح حقه على باطل غيره.

وهكذا نرى في النهاية أن النظرة السطحية فقط هي التي تقول من أجل العصية ينهي إنشاء المذاهب المتطرفة، وأن النظرة الصحيحة تقول، فلننتقل للحيث والعصية بترية الناس تربية صحيحة على مفهوم قبول المخالف - ما دام الخلاف سائفاً في الشرح - وعدم التعصب للاجتهادات، ولتبش عصارة الفقه الإسلامي المشتقة عبر قرون طويلة من التحقيق والتسميع والدراسة، ولنستمر في بناء الصرح الإسلامي بدلاً من عدمه ومحاوله بتك من جديد، في الوقت الذي أصبحت فيه الأمة لا تملك مقومات البناء السديد، فلا شك أن البناء الأول، سينهار تحت وطأه مغرور المقدم لأن المبدء سهل، لكن البناء الثاني، لن يكون بناء يمكن الحياة من خلاله كالأول، لأننا لا نملك للمهندسين

الذين يميلون البناء، ولا القائلين الذين يستطيعون تحمل تبعات البناء، ولا العمال الذين لديهم الخبرة الكافية والقوة الكافية لإتمام البناء، وكل هذا يحتاجه البناء الجيد أما البناء القديم فربما احتاج إلى بعض الترميم، وهو أمر سهل، وبه تظهر روعة البناء القديم وأصالته، ومتانته، وإمكانية استمراره لأنها الناس من خلال، فقط بعض الترميم، ويصود للبناء رونقه وجماله وريقه ولمعانه وكل شيء بالإشارة بأنهم.

لغتنا: مراحل دراسة الثقافة الإسلامي:

ولما كنا قد بينا أهمية البدء في دراسة الثقافة بمرحلة أحد المذاهب الأربعة، فإنه لا بد لنا من بيان أن هذه الدراسة ليست هي نهاية المطاف في دراسة اللغة الإسلامي، بل الأصوب عندنا أن نمر دراسة الثقافة بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: وفيها يدرس الطالب بعض القرون الذهبية على أحد المذاهب الأربعة المختصة مع بعض مشون مصطلح الحديث، ودراسة الأسانيد، ويتعلم في هذه المرحلة وجه دلالة الدليل على الحكم.

المرحلة الثانية: وفيها يدرس الطالب بعض الشروح التفهيمية للمذهب نفسه الذي اعتمد من البداية، على أن يكون هذا الشرح مما انفصل على الحمد في المذهب والمخالفات فيه، وفيها يتعلم الطالب منه المخالفات المبينة على أصول وأصوله، ويتعلم بهتبه هذه الشروح شيئاً من أصول مذهبه الحديثية والتفهيمية.

المرحلة الثالثة: وفيها يدرس الطالب بعض الشروح التفهيمية التي تشتمل على المواضع والمخالفات بين مذهبه والمذاهب الأخرى، وفيها يتعلم الطالب مع هذه الشروح علم أصول التفقه، وعلم أصول الحديث، وكيفية التشريع والحكم على الاستدلال بعمق كبير.

المرحلة الرابعة: وفيها يدرس الطالب كتب الحديث والسنة مستفيداً في فهمها بما تقرر عنده من علوم أصول الفقه والحديث، وما تدرب عليه طوال هذه المراحل الأربعة من كيفية الاستيعاب الصحيح وفق الأصول الصحيحة. ولا شك أن المرحلة الأخيرة هي مرحلة الاجتهاد، والوصول إليها صعب عسير، فلا ريب أنه لن يصل إلى هذه المرحلة إلا الواحد تلو الواحد من أئمة العلماء، ومن لم يبلغ هذه المرحلة فليلتزم مرحلته التي بلغها، ولا يتطاول العلماء بالجهل، ولاننا الله وإياكم شر الكبر. وهذا آخر ما أردت جمعه في هذه المجلد، نسأل الله تعالى أن يوفقنا لفقه في دينه.

وَأَخِرُ وَعَوِّدُنَا أَنْ نَلْمِزَ ظَنَّهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ



وَدُرِّغَ مِنْ كِتَابِهِ

أَبُو حَنِيفَةَ

وَشَوْلَانُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ بْنِ مَعْمُودٍ

لِلْعَلَّامِ الْأَعْرَبِيِّ

حضر الاثنين ١٥ / جمادى الأولى / ١٤٢٤ هـ الموافق

٢٠٠٣ / ٧ / ٢١ م